مداخلة مصر في الاجتماع الإقليمي للحوار العربي حول قمة نظم الغذاء

السفير محمد نجم، نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الوكالات الدولية المتخصصة والابتكار والتكنولوجيا

في البداية، أتوجه بالشكر للإسكوا والفاو على تنظيم هذا اللقاء الهام، وجميع المتحدثين على عروضهم القيمة والثرية.

1- إن مصر، كما أغلب الدول العربية والدول النامية، تواجه تحديات عميقة على مستوى نظم الغذاء واستداماتها، فمصر لا تزال دولة صافي مستورد للغذاء، فضلاً عن استمرار الزيادة السكانية، وندرة الأمطار، وشيوع أنماط تغذية غير صحية وغيرها من التحديات.
2- بالإضافة لذلك، ترى مصر أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأمنين الغذائي والمائي، وتنظر لهذا الرابط باعتباره أمناً قومياً، بما يحتم توافر الإرادة السياسية لصياغة أطر قانونية لضبط مسار التعاون بين الدول التي تتشارك الموارد المائية وبما يسهم في تحقيق التنمية دور إلحاق ضرر ذي شأن.
3- من هذا المنطلق، سارعت مصر بالاستجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لعقد قمة حول نظم الغذاء، وأطلقت في أواخر عام 2020 عملية حوار وطني شاملة ضمت 3 مراحل الأولى كانت على المستوى الحكومي، ثم جرى توسيعها لتشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني، ثم منظمات الأمم المتحدة المعتمدة في القاهرة.
4- وقد حرصنا على أن تكون عملية الحوار الوطني شاملة على مستوى المشاركة من القطاعات وأصحاب المصلحة، وكذلك شاملة من حيث الموضوعات التي تم بحثها، والحلول المستهدفة. وتم عقد العشرات من جلسات الحوار وتم تشكيل مجموعات عمل فرعية، بشكل مطابق لمسارات عمل قمة نظم الغذاء الخمسة، وحرصنا على أن تشمل كل مجموعة عمل تمثيلاً للجهات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الأممية المعنية.
5- وفي إطار التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وبالتعاون مع مكتب الممثل المقيم للأمم المتحدة ومنظمات الفاو ووكالات الأمم المتحدة المعنية في القاهرة، تم صياغة مخرجات الحوار الوطني في إطار استراتيجية وطنية لاستدامة نظم الغذاء.
6- كذلك، تعاونت مصر بشكل وثيق مع منظمة الفاو لإطلاق مبادرة الزراعة والأمن الغذائي من أجل تحول مستدام، FAST، على هامش مؤتمر المناخ COP27، الذي استضافته مصر في نوفمبر الماضي، والتي تهدف إلى تحسين كمية ونوعية

مساهمات التمويل المطلوبة لتحويل الزراعة ونظم الغذاء إلى الاستدامة بحلول 2030، ودعم جهود التكيف وتحقيق الأمن الغذائي.

7- كما تم الاتفاق على إنشاء آلية للتنسيق الوطني اتفق على تسميتها اللجنة الوطنية لنظم الغذاء والتغذية، تهدف إلى رصد وتنفيذ الحلول المقترحة بالوثيقة الوطنية من خلال تنسيق جهود كافة الجهات المعنية، والاستعانة بخبرات الجهات غير الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة لوضع استراتيجيات وخطط عمل غذائية على مستوى الدولة سعياً لتحويل نظم الغذاء علاوة على متابعة وتقييم التقدم وتقديم المشورة فيما يتصل بالتحديات التي قد تطرأ على أوضاع الأمن الغذائي والتي سترفع تقارير دورية إلى السيد رئيس مجلس الوزراء.

8- تأتي جهود التحول إلى نظم غذاء صحية ومستدامة في إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية "رؤية مصر 2030" بالتكامل والتنسيق مع مبادرة حياة كريمة وبرنامج تكافل وكرامة، وغيرها من المبادرات التي تهدف لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين، ودعمهم اقتصادياً واجتماعياً وتقليل الفقر والجوع، وتشمل هذه الجهود حتى الآن التوسع في إنشاء الصوب الزراعية والزراعة الرأسية والمزارع السمكية ومشروعات إدارة المياه وإعادة تدوير مياه النيل.

9- التأكيد على ما ذكرته مداخلات الأردن ولبنان بشأن تأثيرات وأعباء استضافة اللاجئين، ورغم أن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين UNHCR لا تسجل جميع اللاجئين الموجودين في مصر، فمن اللافت ما تضمنه تقرير المنظمة الدولية للهجرة IOM، الصادر في 2022، حول عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يعيشون في مصر ويبلغ 9 مليون نسمة، وبالتأكيد فهذا الأمر ذو صلة وثيقة وتأثير عميق على الأمن الغذائي ومتطلبات التحول لنظم غذائية مستدامة.

10- في النهاية، يسعدنا المشاركة في حوار اليوم في إطار مشاركة الأفكار والمقترحات، والتعرف على تجارب الدول العربية الشقيقة.